

تحرك عاجل

استمرار احتجاز زوجين اعتقلا تعسفياً

في 3 يوليو/تموز 2019، أمر قاض بالإفراج عن علا القرضاوي، بعد مرور أكثر من عامين على احتجازها التعسفي قيد الحبس الانفرادي بتهم لا تستند إلى أي أدلة؛ إلا أن السلطات المصرية قررت سجنها في قضية أخرى حُركت ضدها على خلفية تهمة تضمنت "استغلال علاقاتها في السجن لتمويل ودعم الإرهاب"، على الرغم من وجودها قيد الحبس الانفرادي طوال فترة الاعتقال. أما حسام خلف، زوج علا القرضاوي، فينتظر جلسة تجديد حبسه، والتي أُرجئت إلى 3 أغسطس/آب 2019.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

النائب العام المستشار نبيل صادق

مكتب النائب العام

دار القضاء العالي، وسط البلد

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2577 4716

تويتر: EgyptJustice@

السيد المستشار،

تحية طيبة وبعد ...

في 3 يوليو/تموز 2019، أمر قاض بالإفراج عن علا القرضاوي شريطة وضعها تحت المراقبة؛ بيد أن نيابة أمن الدولة العليا قررت توجيه تهمة لها جديدة مماثلة وسجنها مجدداً، بدلاً من الإفراج عنها. فقد اتُهمت بـ"استغلال علاقاتها في السجن لتمويل ودعم الإرهاب"، على الرغم من وجودها قيد الحبس الانفرادي طوال الوقت؛ وعلى إثر ذلك، بدأت علا إضراباً عن الطعام احتجاجاً على قرار النيابة.

فمنذ 30 يونيو/حزيران 2017، وتحتجز علا القرضاوي بسجن القناطر للنساء بمحافظة القليوبية، على خلفية تهم لا تستند لأي أدلة. وتبلغ مساحة زنزانتها الانفرادية حوالي 160 × 180 سنتيمترًا، ولا يوجد بها سرير أو مرحاض، وتفتقر للتهوية والإضاءة الكافيتين.

أما زوجها حسام خلف، فينتظر جلسة تمديد حبسه، والتي أُرجئت إلى 3 أغسطس/آب 2019. وكانت قد مُدت فترة حبسه لـ 45 يومًا، آخر مرة في 17 أبريل/نيسان 2019. ومنذ ذلك الحين، أُرجئت جلسة تمديد فترة حبسه ثلاث مرات. ولم يُسمح لعلا أو حسام بتلقي أي زيارات من أسرتهما أو محاميتهما منذ اعتقالهما. ووفقًا لما ذكره أقاربهما ومحاموهما، فقد تدهورت حالتاهما الصحية جراء عدم حصولهما على الطعام والرعاية الطبية بصورة كافية.

ونظرًا لاعتقالهما واتهامهما على نحو تعسفي، في انتهاكٍ صارخ لحقوقهما في المحاكمة العادلة، نحث سيادتكم على أن تُفرجوا عن علا القرضاوي وحسام خلف على الفور. وندعوكم أيضًا إلى أن تعملوا على نقلهما من الحبس الانفرادي ريثما يُفرج عنهما، وتلقيهما الزيارات من أسرتهما ومحاميتهما وحصولهما على الرعاية الطبية الكافية، امتثالاً للمعايير الدولية وآداب مهنة الطب. وإضافة إلى هذا، نحثكم على أن تعملوا على إنهاء حبسهما الانفرادي المطوّل. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

استمرار احتجاز زوجين اعتقلا تعسفياً

تبلغ علا القرضاوي من العمر 56 عامًا، وهي أم لثلاث بنات وجدة لأربع، كما أنها ابنة يوسف القرضاوي، وهو مواطن مصري يقيم في قطر وضعت السلطات المصرية على قائمة "الإرهابيين"، منذ يونيو/حزيران 2017. أما زوجها حسام خلف، فهو مهندس وعضو بـ"حزب الوسط الإسلامي" السياسي المُسجل رسميًا. واعتقلته السلطات فيما مضى لمدة عامين بين 2014 و2016، قيد التحقيق معه لاتهامه بـ"العضوية في جماعة الإخوان المسلمين ودعمها ماليًا بقصد الإضرار بالأمن القومي للبلاد". وأمرت النيابة العامة بالإفراج عنه في 22 مارس/آذار 2016، دون توجيه أي تهمة رسمية له.

وفي 30 يونيو/حزيران 2017، داهمت قوات الأمن منزل علا القرضاوي الصيفي، بالساحل الشمالي للإسكندرية؛ بينما كانت تمضي هي وزوجها حسام خلف إجازتهما. واقتادهما ضباط الشرطة إلى قسم شرطة برج العرب بالإسكندرية، ثم أحالوهما إلى نيابة أمن الدولة العليا بالقاهرة. واستجوبتهما النيابة لمدة يومين، وأمرت باحتجازهما لمدة 15 يوماً، حيث وجهت لهما تهمتين بالانتماء لجماعة الإخوان المسلمين ودعمها مالياً بقصد الإضرار بالأمن القومي للبلاد دون أدلة. وفي 3 يوليو/تموز 2017، أمرت نيابة أمن الدولة العليا باحتجاز علا القرضاوي وحسام خلف، لاتهامهما بالانتماء لجماعة الإخوان المسلمين. ووضعتهما سلطات السجن، على الفور، رهن الحبس الانفرادي؛ كما لم يُسمح لهما بالاتصال بمحاميهما أو أسرتهما. وظل ممثلو النيابة والقضاة فيما بعد، يجددون حبسهما، منذ ذلك الحين. كما داهمت قوات الأمن شقتيهما بالقاهرة، وصادرت أموالهما ومجوهرات علا القرضاوي ووثائق العمل الخاصة بحسام خلف.

ووفقاً لما ذكره أقارب علا القرضاوي وحسام خلف ومحاموهما، فقد تدهورت حالتها الصحية جراء وضعهما قيد الحبس الانفرادي المطوّل، وعدم حصولهما على الطعام الكافي، وتعرضا لسوء الرعاية الطبية. وفي 7 مايو/أيار 2018، أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً بشأن الحبس الانفرادي داخل السجون المصرية؛ وقد اعتبر التقرير أن احتجاز علا قيد الحبس الانفرادي، وأوضاع سجنها يشكلان تعذيباً -للمزيد من المعلومات، انظر:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/8257/2018/ar/>

وفي 17 أغسطس/آب 2017، جمدت لجنة، عينتها الدولة وكلفتها بإدارة أموال من رُعم انتمائهم لجماعة الإخوان المسلمين، أصول علا القرضاوي وحسام خلف، إلى جانب أصول 14 شخصاً آخرين؛ إذ زعمت اللجنة انتمائهما لجماعة الإخوان المسلمين. وفي 30 أغسطس/آب 2017، وضعت محكمة جنائيات القاهرة علا القرضاوي وحسام خلف على قائمة "الإرهابيين"، بموجب قانون رقم 8 لعام 2015 بشأن تنظيم الكيانات الإرهابية والإرهابيين. وقد استندت المحكمة إلى معلومات وردت من جهاز الأمن الوطني التابع لوزارة الداخلية؛ إذ اتخذت المحكمة القرار وحدها على المستوى التنفيذي، كما أنه لا يجوز استئنافه أمام المحاكم. وقد دأبت السلطات المصرية على استخدام هذا القانون على نحوٍ متعسف، دون مراعاة الأصول القانونية المتبعة.

وبمقتضى القانون الدولي، وكما هو مُبين في قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، فإنه يُحظر وضع أي شخص قيد الحبس الانفرادي المطوّل، والذي يُعرّف باحتجاز

السجناء بمفردهم لما يزيد عن 22 ساعة يوميًا دون أي تواصل حقيقي يُذكر مع غيرهم، لمدة زمنية تصل لأكثر من 15 يومًا متتالية. وترى منظمة العفو الدولية أن كل ما تعرضت له علا القرضاوي من حبس انفرادي مطوّل، واحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي، وكذلك الظروف المرّوعة التي احتُجزت في ظلها، أمورًا تشكل تعذيبًا كما يُعرّف في اتفاقية الأمم المتحدة المناهضة للتعذيب، والتي تمثل مصر دولة طرف فيها؛ ويبدو أن كافة هذه الأعمال قد مورست عمدًا وبقصد الإكراه. لذا، فيجب وضع حد لهذا النهج من المعاملة على الفور والتحقيق مع من أمروا باتباعه، بغرض تقديمهم إلى العدالة.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكن استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 22 أغسطس/آب 2019

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: علا القرضاوي (صيغ المؤنث)، وحسام خلف (صيغ الذكر)

رابط التحرك العاجل السابق: <https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/8703/2018/ar/>